جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إقتصادية

مقياس :

مدخل لعلم الاقتصاد

عن الفريق البيداغوجي للمقياس

السنة الجامعية : 2022 - 2023

مقيـــــــــــــــــــــــاس : مدخل لعلم الاقتصاد

الفصل الأول : ماهية علم الاقتصاد وعلاقته وبالعلوم الأخرى.

المبحث الأول : مفهوم علم الاقتصاد و منهجه

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الأول : تعريف علم الاقتصاد

الفرع الثاني : نشأة و تطور علم الاقتصاد

الفرع الثالث : أهمية علم الاقتصاد

المبحث الثاني : فروع علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفرع الأول: مستويات التحليل الاقتصادي

الفرع الثاني : الاقتصاد علم دقيق أم فرع من فروع العلوم الاجتماعية ؟

الفرع الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي

الفرع الرابع : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

خلاصة.

الفصل الأول : ماهية علم الاقتصاد وعلاقته وبالعلوم الأخرى.

المبحث الأول : مفهوم علم الاقتصاد و منهجه

علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية ، يُعنى بحياة الإنسان (أفراد و مجتمعات) ، و مرتكز على دراسة سلوكهم الاقتصادي . يبحث في كيفية إدارة واستغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة، الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات، بغرض إشباع الحاجات الإنسانية .

برز الاهتمام بعلم الاقتصاد منذ الحضارات الإنسانية الأولى، و عُرف عند الإغريق بقانون تدبير المنزل . وقد كان في البداية يهتم بالأسرة ، و مع تطور المجتمع سمي بالاقتصاد ؛ و

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مع ظهور الدّولة أصبح يسمى بالاقتصاد السياسي، الذي يبحث في البعد الاقتصادي للدولة و كيفية إمتلاكها للثروة و توزعها.

الفرع الأول : تعريف علم الاقتصاد

اهتم عديد المفكرين بضبط تعريف خاص بعلم الاقتصاد . و بما أن مجالاته متعددة و متداخلة مع فنون أخرى، فإنّنا لا نكاد نجد تعريفا شاملا وكاملا يغطي كل ميادينه و فروعه .. فإختلفت التعاريف . إلا أن هذا لم يمنع العلماء المتخصصين عن محاولة ضبط صياغة خاصة بعلم الاقتصاد ، حيث نجد :

- **تعريف آدم سميث - Adam Smith (1723 – 1790)**

لقد عرّفه في كتابه" **ثروة الأمم**" **(1776)** على أنّه "**علم دراسة الثورة** "، أي العلم الذي يحقق الرفاهية للأمة و يجعلها غنيّة . و يقصد بالثروة أيُّ شيءٍ له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو سلع .

لم يسلم هذا التعريف من النّقد، بسبب تركيزه و اهتمامه بالثّورة وحدها، و إهماله للإنسان الذي يُعتبر الأصل الحقيقي للثّورة .

- **تعريف ألفراد مارشال Alfred Marshal (1842 - 1927)**

لقد عرفه مارشال في كتابه المنشور عام(**1890**) بأنّه "**علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية، فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها** ".

و حسب هذا المفكر الإنجليزي، فإن الاقتصاد يركز على دراسة رفاهية الفرد المادية التي يحصل عليها باستخدام دخله.

- **تعريف دافيد ريكاردو David Ricardo (1772 – 1823)**

إعتبر ريكاردو بأنّ " **الاقتصاد مرتبط بتوزيع المنتجات بين الطبقات الثلاث : العمال ، ملاك الأراضي و الرأسماليين** " .

يظهر لنا من خلال هذا التعريف تركيزه على الملكية، حيث يميّز بين ملكية الأرض و ملكية رأس المال ؛ كما أشار إلى طرق توزيع نتائج النشاط الاقتصادي، بعد تحديد أبرز المتدخلين فيه.

- **تعريف لونيل روبنز Lionel Robins (1898 – 1984)**

"**علم الاقتصاد يعني دراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة و المتزايدة بواسطة موارده المحدودة** " . لقد لقي هذا التعريف قبولاً واسعا، و أصبح أساسًا لعلم الاقتصاد الحديث .

عرف علم الاقتصاد محاولات عديدة لضبط مفهوم له ، و من بين الاقتصاديين المعاصرين ، أورد **فرحات غول (2017)** التعريف التالي لعلم الاقتصاد :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

" هو ذلك العلم الخاص بدراسة سلوك المجتمع و أفراده في توظيف الموارد المتاحة لإنتاج السلع
و الخدمات و توزيعها بين الفئات المختلفة بهدف إشباع الحاجات اللازمة لمعيشتهم".

بالرغم من الاختلاف في محاولة ضبط تعريف اصطلاحي شامل و جامع لكل الموضوعات التي يعالجها علم الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى ؛ و يرجع هذا التعدد في التعاريف لأسباب مختلفة نذكر منها : اختلاف المقاصد و الأهداف و وجهات النظر من مفكر لآخر ؛ كما تبرز العوامل الأخرى المؤثرة كالبيئة والثقافة والدين وغيرها ... كما أنّ عامل الزمن يُعرض هذه المفاهيم إلى التغير تماشيا ، مع التطور التاريخي.

إلا أنّ الواضح من التعاريف السابقة، أنّ هناك نقاطًا مشتركةً اتفق عليها العلماء في مجال بحثهم في الاقتصاد، أهمّها موضوع الحاجات البشرية و مسألة الموارد .

إذًا ، يمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من سلع و خدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلبات مادية، و التي تتسم بالكثرة والتنوع ؛ كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة و غير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري للمجتمع .

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه :

دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة ؛ فهو "علم تسيير الموارد النادرة" لأنَه يشرح ويحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة ولا نهائية.

الفرع الثاني : نشأة و تطور علم الاقتصاد

منذ فجر التاريخ، أدرك الإنسان حاجاته الطبيعية، فسعى لتلبيتها بأساليب مختلفة . و لقد مارس النشاط الاقتصادي، سواء في الصيد أو الزراعة أو تربية الحيوانات ؛ أو في الحرف المختلفة التي تطورت فيما بعد لتصبح نشاطا صناعيا ؛ كما إعتمد على مبادلة المنتجات التي بحوزته بأخرى مفقودة من خلال المقايضة ، لتصبح هذه المبادلة التجارية بعد اختراع النقود بيعًا و شراءً.

و وفقا لمناهج مختلفة، أراد كثير من المفكرين الاقتصاديين تقسيم المراحل التي تطور عبرها علم الاقتصاد. و نجد أشهر هذه التقسيمات ، التي جاء بها المفكر و الفيلسوف الألماني

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كارل ماركس، الذي ميز بين خمسة مراحل تاريخية، تَشكَّل في كل واحدة منها نظامٌ إقتصاديّ خاصٌ . و هي كالتالي :
النظام البدائي ؛ نظام الرق ؛ النظام الإقطاعي ؛ النظام الرأسمالي ؛ النظام الاشتراكي . (سوف نأتي لشرحها بالتفصيل في المحور الثامن).

ليس دقيقًا و لا موضوعيّا ما يعتبره بعض الدّارسين لتاريخ الفكر الاقتصادي في عصرنا الحديث أنه بدأ و إنطلق من تصورات **أفلاطون** و **أرسطو**، ثم يقفزون مباشرة إلى القرن الثامن عشر الميلادي متجاهلين ما وقع من مجهودات علمية فيما بين ذلك من القرون ! على غرار إسهامات **المقريزي** ، دون أن ننسى **عبد الرحمان بن خلدون** الذي كان له دور كبير في التأسيس لعلم العمران ، الذي تناول في كتابه **"المقدمة"** الأبعاد الاقتصادية للبنية الاجتماعية للشعوب ، حيث أشار في أكثر من موضع عن كيفية تأسس الحضائر العمرانية و تنظيم الأسواق و كيفية تخطيط المدن ، فوضع لها نموذجا ، يبرز فيه موقع السوق و توزيع التجار فيه ، و ورشات الحرفين و إسطبلات الخيول و المواشي ... كما أشار إلى النشاط الاقتصادي المرتبط بالنقود و صك العملة و تحدث عن الأسعار والمنافسة و المبادلات التجارية ...

فنجد أنّ أوروبا أنكرت أسلافها المفكرين من فلاسفة العصور الوسطى، و أغفلت إسهامات المسلمين
و الفرس و غيرهم ... وارتبطت فقط بأسلافها من اليونان و الرومان ، ولقد كان لهذا أبعد الأثر بالنسبة لغير الأوروبيين، حيث صاروا يعتبرون العلم ظاهرة أوروبية، بحتة، تبدأ من المجتمع اليوناني، وتنتهي في المجتمعات الغربية ذات الحضارة التكنولوجية...

لكن عمومًا ، و وفقا للأدبيات الاقتصادية ، يمكننا ذكر أهم التيارات الفكرية ، التي ساهمت جميعها في إرساء قواعد و أسس علم الاقتصاد ؛ فجعلت منه علماً قائماً بذاته ، و له علاقة بالعلوم الأخرى . و نعدد هذه التيارات الفكرية كما يلي :

1- التيار التجاري (الماركنتيلي)

ساد في أوروبا قرابة الثلاثة قرون (1450-1750) ، أي من أواخر القرون الوسطى إلى ما يقارب منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أدت الاكتشافات الجغرافية إلى توسيع نظام التجارة، وتدفق المعادن النفيسة إلى الدول المكتشفة. و كان التجاريون يرون أن مركز الدولة وقوتها يتحددان بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة ؛ على اعتبار أنّ إيرادات الصادرات تكون بالذهب و المعادن النفيسة، فكلما زادت الصادرات، ساهمت في ترجيح كفة الميزان التجاري لصالح الدولة، فتتراكم الثروة فيها، مما يؤكّد على قوة اقتصادها. وقد تميزت مرحلة التيار التجاري بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و كانت تركز على الفرد ، بل اهتمت بالوضع الاقتصادي للدولة ككل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- التيار الطبيعي (الفيزيوقراطي)

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر .

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لا دخل للإنسان في إيجادها .وقد أكدوا على أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها وحدها التي تؤدي إلى الحصول على كمية من المحاصيل أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة، فليستا من النشاطات الاقتصادية المنتجة، لأنهما يقتصران على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا[1].

3- التيار التقليدي (الكلاسيكي)

يَرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة الفكرية إلى **آدم سميث** و **دافيد ريكاردو** و **جون ستيوارت ميل**، ومن أهم أفكارهم، الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته، وأن الحرية الاقتصادية هي شيء مقدس، وأن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة، وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة .[2]

4 - التيار الماركسي (الاشتراكي)

أثارت المآسي و الأزمات المتعاقبة في المجتمع الرأسمالي و البؤس الذي مسّ الطبقة العاملة ، ردة فعل عنيفة في الفكر الاقتصادي، وقد لمس **كارل ماركس** عمق هذا البؤس ، فأسس نظريته التي تقوم على مناهضة الرأسمالية و أفكارها و مبادئها و تطبيقاتها...

لا تُعتبر الاشتراكية مجرد نظرية اقتصادية و فقط، بل عقيدة اعتنقها المفكرون و الفلاسفة والسياسيون... و باعتراف أنصارها وخصومها ، تعتبر الاشتراكية أكبر إيديولوجية أنتجها الفكر الاقتصادي في وجه الرأسمالية. و أسس **كارل ماركس** هذا التيار مع زميله **فريديريك أنجلز** ، وقد طبق الرئيس السوفياتي **لينين** النظرية الاشتراكية بعد نجاح الثورة البلشفية و سقوط القيصرية في روسيا عام1917.
و تباينت الاشتراكية عن المبادئ الرأسمالية في الاقتصاد ، حيث اعتمدت على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وسد الحاجيات الفردية والجماعية للساكنة (المواطنين) .

[1] - نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، محاضرات مقدمة لطلبة علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ، ص46
[2] - نفس المرجع السابق ، ص 47 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

5- التيار الحدي (النيوكلاسيكي)

يعتبر الاقتصاديون أفكار المدرسة الحدية امتدادًا للفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية ، إلا أنّها تختلف عنها في نقطتين :
- نظرية التحليل ؛ - نظرية القيمة.

لقد تبلور الفكر الاقتصادي الحدي في القرن 19، و أسس هذا التيار بين سنتي 1871 و 1873كل من الاقتصادي النمساوي **كارل منجر** والرياضي الفلكي الانجليزي **ستانلي جيفونس**، والمهندس الفرنسي **ليون فالراس**، والذين فسروا نظرياتهم على النفع الحدي (الهامشي) ، وقادهم هذا البحث إلى إبداع نظرية المنفعة الحدية، وهؤلاء هم رواد الجيل الأول للحديين، أما الجيل الثاني فرائده هو **ألفريد مارشال**

من المبادئ التي انطلقت منها المدرسة الحدية هي:

- يعتبر الحديون أن قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل الذي استغرقه إنتاجها ، فقيمة مادة (x) تزيد عن قيمة مادة أخرى (y) لأن منفعتها بالنسبة للمستهلك اكبر من منفعة المادة الثانية.
- استعمال الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي. اهتدى الحديون إلى الاقتصاد البحثي المجرد أي الاقتصاد البعيد عن الحياة العادية، و الذي ينطبق على وضعية الإنسان الاقتصادي الخاضع لأحكام عقلانية و الذي يتبع في تصرفاته اليومية تعلقه بمصلحته الخاصة.
- استعمال الحديون الرياضيات في تحليلهم الاقتصادي.

6- المدرسة الكينزية :

تأسست هذه المدرسة على يد المفكر الاقتصادي **جون مينارد كينز** (**1883-1946**) ، صاحب كتاب **«LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÊT ET DE LA MONNAIE»**الذي نشر سنة **1936** . يقف **كينز** موقف المعارضة من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، حيث تقوم النظرية الكينزية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية . حيث يعتبر :

- أنّ النقود تلعب دورا أساسيّاً و مركزياً في العملية التبادلية.
- ضرورة إجراء تحليل شامل لمجموع النشاط الاقتصادي.
- أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى نقص طلب العمال على السلع و الخدمات، من جهة ؛ الأمر الذي يضطر المنتجين إلى تخفيض إنتاجهم و من ثَمّ تقليص عدد العمال الذي يشغلونهم هذا من جهة ثانية. و هكذا ندخل في حلقة انكماش اقتصادي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الثالث : أهمية علم الاقتصاد

تبرز أهمية علم الاقتصاد في كونه :

- يساعد على تحليل الأسواق من خلال معرفة العوامل المؤثرة في العرض و الطلب ، مما يساهم في تحسين و تطوير العمليات التجارة و الصناعية ...
- يركز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع .
- يدرس الظاهرة الاقتصادية كالإنتاج و التوزيع والاستهلاك دراسة اقتصادية صرفة مجردة عن خلفيتها و آثارها الاجتماعية على الفرد والجماعة و المجتمع، فعلم الاقتصاد يدرس مثلا : علاقة عنصر الطبيعة بعنصري رأس المال و العمل ، و كيفية تفاعلها فيما بينها.
- أما ما يتعلق بالأفراد، فالاقتصاد يدرس سلوكهم في الإنفاق و الاستهلاك و الإدخار و الإستثمار ...

المبحث الثاني : فروع علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفرع الأول: مستويات التحليل الاقتصادي

يقسّم العلماء الاقتصاديون عادة التحليل الاقتصادي إلى قسمين أساسيين هما:

- **التحليل الاقتصادي الجزئي:**

يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي **Microéconomie** بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني. و يختص بدراسة الظواهر الجزئية، مثل دراسة سلوك الأفراد (الإنفاق، الادخار...) كما يركز على سلوك الوحدات الاقتصادية المنتِجة ، و يهتم بتحليل سوق السلع و الخدمات بما فيها العرض و الطلب .

- **التحليل الاقتصاد الكلي:**

يختص بدراسة و تحليل الاقتصاد الوطني ككتلة واحدة، أو القطاعات الكلية المكونة له. و يحلل الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي ، الدخل القومي ، الاستثمار ، الادخار و كذا الطالب الكلي و العرض الكلي؛ و كذلك يهتم بدراسة معدلات البطالة و مستوى التوظيف الكلي، نسبة التضخم ... الخ

الفرع الثاني : الاقتصاد علم دقيق أم فرع من فروع العلوم الاجتماعية ؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يعتمد الباحث الاقتصادي على الرياضيات و الإحصاء في وصف و تحليل الظواهر الإقتصادية؛ لكن هذا الاستخدام لهاذين التخصصين العلميين الدقيقين يختلف عن استخدامهما في تفسير الظواهر الفيزيائية و الحيوية . على اعتبار ارتباط الظاهرة الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي البشري، و هذا الأخير يمتاز بالتغير و التطور المستمر، عكس الظواهر الفيزيائية ذات الثبات النسبي .

تعتبر الأدوات الإحصائية وسيلة مهمة تساعد الاقتصادي في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ... كما تمثل الأساليب الرياضية الأساس للبرهان والتحليل الاقتصادي، وكذا للتعبير الكمي الدقيق للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة. كما تطورت بعض التطبيقات الخاصة بالنشاط الاقتصادي و التي تعتمد أساسًا على الحساب (الرياضيات) ، على غرار المحاسبة و المالية.

لكنه، و مادام موضوع الاقتصاد مرتبطاً بدراسة الإنسان، مُفردًا و جماعة، فإنّنا نقول عنه أنّه عِلْمٌ من العلوم الاجتماعية، حتى و لو اعتمد كلية على الأدوات الرياضية .

الفرع الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي

يعتبر علم الاقتصاد العلم الذي يعني بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج و توزيع الوسائل المادية (الرأسمال) لإشباع الحاجات الإنسانية .

إلا أن ذلك الإصطلاح الجديد "**علم الإقتصاد**" بما يتضمنه من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الإقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة ، قوبل بالعديد من الإنتقادات، انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي "**علم الإقتصاد السياسي**" ، والذي يقوم على وصف و تفسير الظواهر و الأحداث الاقتصادية و خصائصها الديناميكية، في سياق تطورها التاريخي لفهم الواقع الاقتصادي والتنبؤ بمستقبله .

و بهذا يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يقوم على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية و اجتماعية لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي و السياسي ، فعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات ، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص والتي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية .

الاقتصاد السياسـي و العلوم السياسية:

بالرغم من التشابه في التركيب اللغوي بين "الاقتصاد السياسي" & "العلوم السياسية" ، فلا يجب الخلط بين المصطلحين ؛ وفقا لما عرفناه سلفا عن الأول ، فإن الثاني يعبر عن علم قائم بذاته .

الفرع الرابع : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى (علم الاجتماع، النفس، السياسة...)، ذلك أن هذه الأخيرة تهتم بدراسة مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان و المجتمع؛ و بالتالي فإنّه لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون التعرض للمجالات الأخرى.

- **علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع :**

يهتم علم الاجتماع بالدراسات العلمية للوقائع و الظواهر الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات داخل مجتمع واحد ؛ من حيث البنية، النسق، السلوك. ذلك أن موضوع علم الاجتماع يُعنى بالظواهر التفاعلية في المجتمع ، كبـُـــــنية الأسرة و حجمها ، العادات و التقاليد و مستوى التعليم ... فيدرس حركة المجتمع الكلية اجتماعيّاً. أما موضوع الاقتصاد فيهتم مثلا بدراسة عادات الشراء في المناسبات الاجتماعية (المناسبات و الأعياد الدينية) ، و أذواق المستهلكين وفقا للبنية الاجتماعية المرتبطة بالعادات و التقاليد.

موضوعات أخرى ذات طابع إقتصادي تجد لها آثارًا و أبعادًا إجتماعيةً ؛ مثلا يكون للبطالة أو التوظيف تداعيات على الفرد، الأسرة و المجتمع .

- **علاقة الاقتصاد بالعلوم السياسية :**

تبحث العلوم السياسية في أنظمة الحكم و طبيعة تقسيم السلطات العامة و وظائفها و العلاقات بينها. و رغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها العلوم السياسية و الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد، إلا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس إلا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة.

على مستوى الدولة الواحدة، فإنّه من الضرورة بمكان ذكر دور سلطات البلد (الحكومة) كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد . فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، وخاصة مشكلات العدالة الاجتماعية، المستوى المعيشي، القدرة الشرائية للمواطنين، و الرفاهية ... و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير **الاقتصاد السياسي** مبرّراً.

من الأمور الهامة التي يجب أن يكون الاقتصادي قادرًا على الإلمام بها، القرارت والتطورات السياسية خارجيا، فقرار الحرب و السلم لهما حساباتهما الاقتصادية ، و إقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا. كما أنّ أي اضطراب سياسي بين بلدين أو في منطقة معينة من العالم قد يتسبب في مشاكل اقتصادية كبيرة، و الأمثلة على ذلك كثيرة (يمكن عرض بعض الأمثلة). كما تعتبر العقوبات الاقتصادية أو الحصار أحد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأدوات التي تلجأ إليها دول و منظمات دولية من أجل ضمان تطبيق بعض القرارات ، أو منعها .

- **علاقة الاقتصاد بالجغرافيا:**

إن الأصل اللغوي لكلمة جغرافيا يقصد به العلم الوصفي للأرض. و يُنظر إلى الجغرافيا على أنها الوسط الطبيعي الذي توظف فيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال بروز مؤشرات : كالمناخ و توفر الأراضي الصالحة للزراعة من أجل القيام بنشاطات اقتصادية فلاحية ؛ جيولوجيا يتم البحث و التنقيب على الثروات الطبيعية الجوفية كالمعادن و النفط ...

كما أن **الجغرافيا الاقتصادية** واحدة من التخصصات التي تبحث في مجال الربط بين مكان توفر الموارد و مكان و ظروف توريدها.

- **علاقة الاقتصاد بالتاريخ:**

هناك علاقة بين الاقتصاد و علم التاريخ الذي يهتم بمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، فالمؤرخ يسجل الوقائع و يبرز الأحداث التاريخية، أما علم الاقتصاد فيشتق من هذه الأخبار تلك العمليات الاقتصادية التي سادت في مرحلة تاريخية ؛ و هذا مجال بحثي يصطلح عليه بـ **"تاريخ الوقائع الاقتصادية"**.

كما أنّ عالم الاقتصاد يهتم بالوقائع الماضية في خصوصيتها الاقتصادية ، و يهتم بتحليل الأفكار التي أفرزها تداول و تكرار تلك العمليات ، فيضعها في شكل قوانين و نظريات اقتصادية.

- **علاقة الاقتصاد بالديموغرافيا:**

يقصد بالديموغرافيا ذلك العلم الذي يهتم بقضايا السكان من حيث معدلات النمو، حركة السكان و الهجرة، توزيع السكان، نمو المواليد ... و إن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيراً عميقاً في كيفية توزيع السكان جغرافيا من حيث العدد ، و المكان و الزمان.

- **علاقة علم الاقتصاد بالقانون:**

يعتبر القانون الإطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي، فهو يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة بشكل المعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض رسوم،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثره في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

- **علاقة علم الاقتصاد علم النفس- :**

لا يمكن أن تتم الدراسة الاقتصادية لظاهرة ما بمعزل عن الجوانب النفسية التي يدرسها علم النفس، فالاقتصاد يدرس السلوك الإنساني المندفع نحو تلبية احتياجات الفرد غير المحدودة بموارده المحدودة، وهذا السلوك يتأثر بعدة عوامل إنسانية يدرسها علم النفس.

خلاصة :

علم الاقتصاد ، فرع من فروع العلوم الاجتماعية، يهدف لدراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية المرتبطة بنشاط الإنسان، و الذي يحاول من خلاله تلبية حاجاته المتعددة في ظل محدودية الموارد .
و من هنا تظهر لنا أطراف المشكلة الاقتصادية التي يحاول هذا العلم معالجتها.

مراجع الفصل :

- خبابة عبد الله و بلاطة مبارك : **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010 .
- سكينة بن حمود : **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009 .
- ضياء مجيد الموسوي : **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر.
- عبد الرحمان يسرى : **مقدمة في الاقتصاد** ، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- عبد الغفور إبراهيم احمد : **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
- عبد الله ساقور : **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- علي احمد صالح : **المدخل للعلوم الاقتصادية**، منشورات كليك،الجزائر،2016 .
- علي خالفي : **المدخل إلى علم الاقتصاد** ، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع،الجزائر،2009.
- فرحات غول : **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع،الجزائر،2017 .
- قادة بحيري : **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر،2018.
- كوديد سفيان : **مدخل لعلم الاقتصاد** – مطبوعة بيداغوجية ، المركز الجامعي عين تموشنت، 2017.
- محمد طاقة و آخرون : **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

مقياس :

مدخل لعلم الاقتصاد

عن الفريق البيداغوجي للمقياس

السنة الجامعية : 2022 - 2023

مقيـــــــــــــــــــــاس: مدخل لعلم الاقتصاد

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية وأركانها

الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية - المشكلة الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة

الفرع الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الثالث: المشكلة الاقتصادية في الإسلام

المبحث الثاني: حلول الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: حلول النظام الرأسمالي

الفرع الثاني: حلول النظام الاشتراكي

الفرع الثالث: حلول النظام المختلط

الفرع الرابع: حلول الاقتصاد الإسلامي

خلاصة.

المبحث الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية وأركانها

الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية Economic problem أو ما تسمى أيضًا بمشكلة النُدرة Scarcity problem، وهي مشكلة متعلقة بكيفية استخدام الموارد المحدودة أو النادرة والتي يمكن أن تنفد لتلبية حاجات ورغبات المجتمع غير المحدودة، والذي يعني أنَّه لا يوجد حد لكمية السلع والخدمات التي يرغب الناس في استهلاكها، فيُتطلب من ذلك اتخاذ قرارات حول كيفية تخصيص واستغلال الموارد بكفاءة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسيّة وأكبر عدد ممكن من الاحتياجات الإضافية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- المشكلة الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة Economic problem and opportunity cost

تتعلق المشكلة الاقتصاديّة بالفجوة بين **الموارد المحدودة والنادرة وبين الحاجات والرغبات غير المحدودة**، بالتالي يجب استغلال هذه الموارد النادرة استغلالًا أمثلًا من خلال الاختيار بين البدائل المتنافسة، ويترتب على هذه الخيارات تكلفة الفرصة البديلة أي التكلفة بسبب التضحية بالخيار الأخر بسبب تحقيق أحد الخيارات أو البدائل،

لذلك وبسبب وجود تكلفة للاختيار يجب **على الأفراد** اختيار أفضل السبل لاستخدام مهاراتهم وجهودهم ويجب **على الشركات** والمنشآت اختيار أفضل السبل لاستخدام عمّالهم وآلاتهم، و**على الحكومة** اختيار أفضل السبل لاستخدام أموال دافعي الضرائب، ويؤدي اتخاذ خيار اقتصاديّ إلى التضحية لأنَّه يجب التخلّي عن البدائل، أيّ يؤدي الاختيار إلى فقدان المنفعة التي كان سيوفرها البديل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية

1. ندرة الموارد Scarcity of Resources

من أهم أسباب وجود المشكلة الاقتصادية أنَّ الموارد المختلفة مثل الأرض والعمل ورأس المال وغيرها محدودة، ومشكلة الندرة في الموارد عالميّة وتنطبق على جميع الأفراد والمنظمات والدول، ولهذا لا يستطيع أي اقتصاد إنتاج كل ما يرغبه الناس ويحتاجونه على الرغم بأنَّه لن يكون هنالك مشكلة اقتصادية إذا لم تكن الموارد شحيحة.

2. الرغبات البشرية غير المحدودة Unlimited Human Wants

لا تنتهي رغبات الإنسان أبدًا فهذه الطبيعة البشريّة، لذلك لا يمكن إشباع الرغبات تمامًا بسبب أنَّه بمجرد أن يتم إشباع رغبة واحدة ستظهر رغبة جديدة أخرى تحتاج للإشباع، وبسبب أنَّ رغبات الناس غير محدودة وتستمر في التكاثر بالتالي لا يمكن إشباعها بسبب محدوديّة الموارد، ويلاحظ أيضًا أنَّ الاحتياجات البشريّة تختلف في الأولويات، وذلك بسبب اختلاف شدّة الرغبات بالنسبة للأفراد، أي بعض الرغبات أكثر أهمية وإلحاحًا بالنسبة لفئة مقارنة بفئة أخرى، ولهذا السبب يخصص الناس مواردهم حسب الأفضلية لإشباع بعض رغباتهم، فإذا كانت كل الرغبات البشرية على نفس القدر من الأهمية لكان من المستحيل اتخاذ القرار بالاختيار بينها.

3. الاستخدامات البديلة Alternate Uses

لأنَّ الموارد ليست نادرة فحسب بل يمكن استغلالها في استخدامات مختلفة جعل ذلك من عملية الاختيار بين الموارد أمرًا بالغ الأهمية، على سبيل المثال لا تستخدم المنتجات النفطية في المركبات فقط بل تستخدم لتشغيل الآلات والمولدات أيضًا، ونتيجةً لذلك يجب على الاقتصاد الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد المعينة وتحمل تكاليف هذا الاختيار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الثالث: المشكلة الاقتصادية في الإسلام

المشكلة الاقتصادية في الاسلام تختلف في كثير من الجوانب عن الاقتصاد الرأسمالي، ففي حين يتجه اللوم في الاقتصاد الرأسمالي على الطبيعة ويتهمها بأنها لا تفي بحاجات البشر فان الاقتصاد الإسلامي يرى أن السبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية هو الإنسان، فبظلمه وسوء استخدامه للموارد، أو بكسله وتقاعسه عن العمل هو الذي يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية.

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان وذلك من عدة أوجه منها. الإفراط في الاستهلاك بشكل لا قيود له. فيغرق في الترف والإسراف والتبذير في الامور الضارة والفاسدة. حينما يسود الظلم والطغيان فيحدث نهب الدول والاستيلاء على خيراتها واستعمارها وقهرها ومنع حدوث أي تنمية بها. - حين يركن الإنسان إلى الكسل والخضوع وترك العمل.

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة مؤسساتية :(تنجم حين تتنصل الدولة عن أداء وظيفتها في إعادة التوزيع. وهي مشكلة مؤسساتية أيضا نجم عن غياب ضوابط اشتراك الناس بوارد الأرض). كما يمكن أن ينظر إلى المشكلة الاقتصادية في الاسلام من جوانب ثلاث:

- **جانب امكانية الإنتاج**: أي الأساليب الفنية والعلمية التي تساعد على استغلال الموارد ويكون ذلك بزيادة البحث العلمي والتقدم الفكري والتقني. وزيادة الجهد البشري عن طريق العمل والتدريب وهذا بدوره يساعد على زيادة استغلال الموارد

- **جانب أسلوب توزيع الإنتاج**: ويكون ذلك عن طريق التوزيع الابتدائي واعادة التوزيع. واتباع الأوامر الإسلامية في الزكاة والميراث. وذلك بدوره يقلل الفروق ويقضي على الطبقية. يقول تعالى (الكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)) سورة الحشر الآية7

- **الجانب الشخصي (سلوك الإنسان)**: ويكون ذلك بالابتعاد عن الترف والاسراف والظلم والطغيان. أو التقاعس عن العمل والعجز والكسل. والاسلام يحاول أن يواجه المشكلة الاقتصادية من هذه الجوانب الثلاثة وبصورة مجتمعة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المبحث الثاني: حلول الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية

إن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعيّة والندرة لهذه الموارد ووجود رغبات وحاجات غير محدودة للمجتمع يعيق إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد،

لذلك ترى الأنظمة الاقتصاديّة (الرأسماليّ والاشتراكيّ والمختلط) ضرورة إيجاد الحلول المثلى لهذه المشكلات كلًا حسب رأيه، وتستخدم جميع الأنظمة إحدى الطريقتين المهمتين لحل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الاقتصادية، وهما طريقة **اعتماد آلية التسعير الحر وطريقة نظام الأسعار الخاضع للرقابة أو تدخل الدولة،** وفي ما يأتي توضيح الحلول التي تقدّمها الأنظمة الاقتصاديّة للمشكلة الاقتصاديّة

الفرع الأول: حلول النظام الرأسمالي:

يرى النظام الرأسمالي أنَّ **سبب المشكلة الاقتصاديّة هو محدوديّة الموارد وقلّة العوامل الإنتاجيّة،** ووجود رغبات إنسانيّة غير محدودة، لذلك يرى النظام الرأسماليّ أنَّ **الحل للمشكلة الاقتصادية يكمن في التوزيع الأمثل للموارد على أساس تخصيص الموارد المختلفة باعتماد آلية التسعير الحر،** حيث يتم تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة بما في ذلك سعر عوامل الإنتاج بمساعدة قوى العرض والطلب.

تساعد آلية التسعير الحر المنتجين على تحديد نوعية الإنتاج، أي يتم إنتاج السلع الأكثر طلبًا والتي يمكن للمستهلكين إنفاق المزيد عليها والشراء منها بكميات أكبر من كميات السلع والخدمات التي لها طلب منخفض في السوق، ويساعد سعر عوامل الإنتاج في تحديد تقنيات الإنتاج أو طرق الإنتاج فيتم استخدام العوامل أو التقنيات التي لها سعر أقل نسبيًا في السوق، ويجب ملاحظة أنَّ **آلية التسعير الحر التي يعتمد عليها النظام الرأسماليّ كحل للمشكلة الاقتصاديّة تعمل بشكل جيّد فقط في حالة وجود منافسة حرة وعدم وجود تعكير للتدفق الطبيعيّ بين الطلب والعرض للسلع** أي عدم التدخل بالأسواق من أي جهة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

.

الفرع الثاني: حلول النظام الاشتراكي

بالنسبة للنظام الاشتراكيّ تحدث **المشكلة الاقتصاديّة بسبب انعدام العدالة والكفاءة في عمليات توزيع الإنتاج،** فقد ظهر النظام الاشتراكيّ كردة فعل على السلبيات التي نتجت بسبب النظام الرأسماليّ، لذلك في ظل **النظام الاشتراكيّ تلعب الحكومة دورًا مهمًا في صنع القرار،** من خلال التعهد **بالتخطيط والمراقبة والتنظيم لجميع الأنشطة الاقتصاديّة** الكبرى لحل المشكلة الاقتصاديّة، ويتم صياغة **وتنفيذ جميع السياسات الاقتصاديّة الرئيسي من قبل جهاز التخطيط المركزيّ.**

يستخدم النظام الاشتراكي طريقة نظام الأسعار الخاضع للرقابة أو تدخل الدولة كحل للمشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال اتخاذ سلطة التخطيط المركزيّة القرار بالنسبة لطبيعة السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها حسب الموارد المتاحة وأولوية الدولة، ويتم تخصيص الموارد بحجم أكبر للسلع الأساسيّة للدولة،

ومن أهداف النظام الاشتراكي **تحقيق النمو والمساواة واستقرار الأسعار في الدولة،** وتحقق أهدافها من خلال تنفيذ الحكومة للسياسات الماليّة مثل السياسة الضريبيّة وسياسة الإنفاق وسياسة الدين العام أو سياسة تمويل العجز، ويتم تحديد طرق الإنتاج أو تقنيات الإنتاج واختيارها من قِبل سلطة التخطيط المركزيّة من خلال اتخاذها القرار فيما إذا كان سيتم استخدام تقنية العمالة المكثفة أو تقنية رأس المال المكثّف للإنتاج.

وعند تحديد الطريقة المناسبة للإنتاج تؤخذ الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للاقتصاد بعين الاعتبار، ويلاحظ أنَّه في ظل النظام الاشتراكيّ **تهدف كل حكومة إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال أعمالها وامتلاكها لجميع الموارد الاقتصاديّة، ويمكن للناس العمل بأجور تنظمها الحكومة حسب كفاءة العمل ويحدد الدخل المكتسب إجمالي الطلب في الاقتصاد،** ممّا يساعد الحكومة في تقييم الطلب على السلع والخدمات من قِبل فئات الدخل المختلفة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الثالث: حلول النظام المختلط

عمليًا لا يوجد نظام رأسماليّ ولا نظام اشتراكيّ في المجمل، حيث إنَّ لكلا النظامين الاقتصاديين قيودًا، وبالتالي ظهر نظام اقتصاديّ جديد كمزيج من النظامين الرأسمالي والاشتراكيّ يسمى النظام المختلط، ويُعرَّف **النظام المختلط بأنَّه نظام اقتصادي يتعايش فيه القطاعان الخاص والعام** ويعملان جنبًا إلى جنب من أجل تحقيق الرفاهيّة للدولة وإيجاد حلول للمشكلة الاقتصاديّة.

في ظل الاقتصاد المختلط يتم **حلّ المشكلة الاقتصاديّة بمساعدة آلية التسعير الحر وطريقة نظام الأسعار الخاضع للرقابة أو تدخل الدولة معًا**، حيث إنَّ آلية التسعير الحر تعمل داخل القطاع الخاص ومن ثمّ يُسمح للأسعار بالتغيّر حسب الطلب والعرض للسلع لذلك يمكن للقطاع الخاص إنتاج سلع حسب الطلب والسعر في السوق، ويمكن للحكومة أن تتحكم في إنتاج القطاع الخاص وتنظمه من خلال سياستها النقديّة أو الماليّة، ويتم استخدام نظام الأسعار الخاضع للرقابة أي التخطيط الاقتصاديّ للقطاع العام من قِبل هيئة التخطيط للسلع والخدمات التي سيتم إنتاجها في القطاع العام وتُحدد من قِبل سلطة التخطيط المركزية.

يحدد القطاع الخاص **تقنية الإنتاج أو طريقة الإنتاج في قطاعه على أساس أسعار العوامل الإنتاجية**، ويحدد القطاع العام **تقنية الإنتاج أو طريقة الإنتاج من قِبل سلطة التخطيط المركزيّة**، وعند تحديد أسلوب الإنتاج للقطاع العام تعد الأولويّة الوطنيّة والسياسة الوطنية للتشغيل والأهداف الاجتماعيّة من الاعتبارات الرئيسة عند الاختيار.

وتحقيقًا لهدف توزيع الموارد بالطريقة المُثلى يُخصص القطاع الخاص **موارده لإنتاج السلع التي يطلبها الأشخاص الذين يتمتعون بقوة شرائية عاليّة، ويخضع الإنتاج في القطاع الخاص في بعض الأحيان للسيطرة والتنظيم من قِبل الحكومة من خلال سياسات مختلفة مثل سياسة الترخيص والسياسة الضريبيّة والدعم**، كما قد يتجاوز السعر الذي تحدده آلية التسعير الحر القوة الشرائيّة لمجموعة الدخل المنخفض وبالتالي فقد تضطر الحكومة لإنتاج بعض السلع كما يتم إدخال سياسة التقنين لتوفير السلع الأساسيّة بأسعار معقولة للفقراء وبالتالي تضمن الحكومة العدالة الاجتماعيّة من خلال أعمالها في النظام المختلط.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفرع الرابع: حلول الاقتصاد الإسلامي

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة امور وهي:

1-جانب الانتاج : ويتمثل بتربية الإنسان على الايمان والتربية الإسلامية الصادقة، وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة امور وهي : - العمل : وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة. ويكون ذلك مرفوقا بعدة حوافز منها: الحوافز الدينية التي تتمثل في اطاعة أوامر الله والشعور بأداء الواجب الديني،- الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين افراد المجتمع. - وتحفيز الفرد والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة الموارد: وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع . والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وبعبارة اخرى فان التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج. وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة، وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد.

2-جانب الحاجات : ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفية. فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل لحاجة واجبة الإشباع انما يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن إشباعها.

3-جانب التوزيع : يحاول الاقتصاد الإسلامى اقامة العدل في التوزيع. حيث يكون التوزيع في الإسلام على عدة مراحل وهي:

- التوزيع الابتدائي: والذي يحكم التملك من الأصل فيضع ضوابط للملكية ولموضوع التملك حيث يحرم تملك السلع الضارة ويمنع التملك إلا بالطرق المباحة التي منها العمل المباح. فقد حرم الاسلام التملك عن طريق الغش والخداع أو القمار والربا.
- اعادة التوزيع: والذي يعالج موضوع الفروق الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالمجتمع. حيث يظهر الفقر والحرمان، وتركيز الثروة فيأتي اعادة التوزيع والذي يكون عن طريق الزكاة التي تفرض على الاغنياء لتوزع حصيلتها على الفقراء والمحتاجين، وكذلك عن طريق الميراث والذي يعيد توزيع الثروة بعدل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وعالج الإسلام المشكلة الاقتصادية بإزالة الظلم في توزيع الإنتاج: حيث يمتاز جهاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدة أدوات في التوزيع تكفل عدم حدوث الظلم في الناحية الاقتصادية، ويتكون جهاز التوزيع في الإسلام من أداتين هما:

- **العمل**: وهو أهم أداة من أدوات التوزيع في الإسلام، فالعمل هو سبب الملكية حيث أن العمل سبب لتملك العامل للمادة وليس سببا لقيمتها كما قالت الاشتراكية .
- **الحاجة**: لتحقيق رغبات الأفراد يتم تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات :
  - أ. فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الأساسية والكمالية عن طريق العمل.
  - ب. فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الضرورية فقط عن طريق هذا العمل
  - ت. فئة لا تستطيع أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية من الفئة لا تستطيع إشباع حاجاتها الضرورية ولا الكمالية.

فالدولة في الإسلامية ملزمة بإشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش تحت راية الدولة سواء كان مسلم أو لا كما أنها ملزمة بالعمل قدر المستطاع على إشباع حاجات هذا الفرد الكمالية. وهناك الكثير من التشريعات في الإسلام التي تنص على ضرورة توزيع الثروة على المحتاجين ممن لا يعملون أو ممن يستحقونها كقوله تعالى: «وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» سورة الذاريات الآية 19 فالزكاة مثلا هي حق للفقير وليس منة من الأغنياء على الفقراء.

إن أساس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو ضمان حد الكفاية «المستوى اللائق للمعيشة» وليس ضمان حد الكفاف «المستوى الأدنى للمعيشة» ، فالذي يستطيع عن طريق العمل أن يوفر لنفسه حد الكفاية كان بها، والذي لا يستطيع يأتي دور الدولة للقيام بذلك.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مراجع الفصل :

- خبابة عبد الله و بلاطة مبارك : **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010 .
- سكينة بن حمود : **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009 .
- ضياء مجيد الموسوي : **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر.
- عبد الرحمان يسرى : **مقدمة في الاقتصاد** ، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- عبد الغفور إبراهيم احمد : **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013 .
- عبد الله ساقور : **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- علي احمد صالح : **المدخل للعلوم الاقتصادية**، منشورات كليك،الجزائر،2016 .
- علي خالفي : **المدخل إلى علم الاقتصاد** ، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع،الجزائر،2009.
- فرحات غول : **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع،الجزائر،2017 .
- قادة بحيري : **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر،2018.
- كوديد سفيان : **مدخل لعلم الاقتصاد** – مطبوعة بيداغوجية ، المركز الجامعي عين تموشنت، 2017.
- محمد طاقة و آخرون : **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

مقياس :

مدخل لعلم الاقتصاد

عن الفريق البيداغوجي للمقياس

السنة الجامعية : 2022 - 2023

مقيـــــــــــــــــــــاس: مدخل لعلم الاقتصاد

الفصل الثالث: عناصر الإنتاج

يضم علم الاقتصاد الكثير من المفاهيم التي ترتبط بعلاقات اقتصادية بحته، ويُعرف علم الاقتصاد بأنه مجموعة من الممارسات والأنشطة البشرية والتي يقوم بها الإنسان لتحقيق هدفه سواء كان إنتاج السلع والخدمات أو توزيعها أو تبادلها واستهلاكه.
وإنتاج السلع والخدمات الهدف الأساسي لأي منشأة قائمة ولا يمكن أن تقوم منشأة بذلك دون تحقيق النجاح، وبعدها الحصول على العوائد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1. الإنتاج في الاقتصاد:

تتغير تعريفات الإنتاج في الاقتصاد وذلك وفقاً للفكر الاقتصادي السائد ويشير الفكر الاقتصادي القديم لمفهوم الإنتاج بكونه أي نشاط إنساني يمارس في النشاط الزراعي، أو ذلك النشاط الإنساني الممارس لغايات إيجاد ناتج مادي صافي كما في حالة الناتج الزراعي.
والفكر الاقتصادي الحديث أشار إلى الإنتاج بكونه عبارة عن مجموعة من الجهود والأنشطة التي يمارسها الإنسان لغايات الحصول على العوائد المادية، ويشمل التعريف المنتجات الزراعية والصناعية.
ويمكن كذلك تعريف الإنتاج بأنه الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات التي تعمل على خلق منفعة سواء كانت مادية أو معنوية غير مسبوقة الوجود، أو زيادة قدر معين من المنفعة الموجودة مسبقاً وذلك لإشباع حاجات الأفراد.
الإنتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن استغلال و ذلك للحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجات، و الرغبات

الإنتاج عبارة إجراء تحويلات على المواد الخام ،و مرورها بعدة مراحل من العمل للحصول في النهاية على نتاج العملية التحويلية، و هي السلع ،و الخدمات و يعتبر الإنتاج من أقدم الوسائل التي عرفتها البشرية التي ارتبطت بالمهن المختلفة مثل الزراعة التي اعتمدت عليها البشرية منذ قديم الأزل ،و ذلك لإشباع الحاجات الغذائية للبشرية.
و الإنتاج في أبسط مفهوم له يعرف بكون وظيفة أساسية تعمل هذه الوسيلة على تطور الأمم ،و ازدهارها ،و أضاف آدم سميث مفاهيم للإنتاج من بينها أن الإنتاج هو كل نشاط إنساني هدفه الكسب المادي سواء أن كان ذلك الكسب أموال أو المنتجات بمختلف أنواعها الزراعية ،و الصناعية.

2. أنواع الإنتاج:

الإنتاج المادي:
يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال مثل الإنتاج الزراعي وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها، أي بشكل عام أي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.
الإنتاج المعنوي:
وهو الإنتاج غير المادي مثل السلع المنتجة سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية وذلك لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية مثل التعليم والعلاج والتجارة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3. **عناصر الإنتاج :** يتكون الإنتاج من مجموعة عناصر هامة أبرزها

العنصر الأول (العمل Labor): هو عبارة عن الجهد الذي يبذله العنصر البشري من أجل تحويل المواد الخام إلى منتجات و يعتبر العمل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية فهي لا تكتمل بدونه فالأيدي العاملة هي المحرك الرئيسي لهذه العملية و لذلك أولت الحكومات اهتمامها بالحفاظ على الأيدي العاملة المتوفرة لديها ،و ذلك من خلال القوانين التي تحفظ حق العمال مثلاً كتحديد أجورهم و برز الاهتمام مؤخراً بإدارة الموارد البشرية لما لها من أهمية كبيرة في العمل على رفع كفاءة العاملين ،و قدراتهم بالشكل الذي يقود المؤسسة إلى النجاح.

العنصر الثاني (رأس المال Capital): لا يقتصر رأس المال على النقود فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر التي تدعم العملية الإنتاجية كالآلات و الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية.

العنصر الثالث الطبيعة (الأرض Land): تعتبر الأرض واحدة من أهم عناصر الإنتاج و تعرف الطبيعة بأنها هي الموارد و القوى التي يحصل عليها الإنسان دون جهد و تشمل معها المناجم، و الغابات.

العنصر الرابع (الإدارة Entrepreneurship): تعتبر الإدارة عنصر هام في العملية الإنتاجية حيث أنها تحسن استغلال جميع العناصر بالشكل الذي يحقق الأهداف المنشودة وتقوم الإدارة بالأشراف على هذه العناصر لضمان جودة الإنتاج وتحتاج أيضاً إلى وجود مدير يملك عقلية تقدر على توظيف عناصر الإنتاج بطريقة سليمة ،و ذلك للاستفادة منها بالشكل الذي يحقق أهداف المنشأة و يشبع رغبات المستهلكين

4- أهمية الإنتاج : للإنتاج أهمية كبيرة من أبرزها الآتي:

- يساعد على نمو و ازدهار المجتمع.
- يعتبر الإنتاج وسيلة هامة للتعبير عن إحدى سمات الحياة الديناميكية.
- يعد إحدى الوسائل التي تعين الإنسان على كسب الرزق.
- يعتبر الإنتاج وسيلة هامة تدعم العملية التسويقية بداخل الشركة.
- يضمن لأبناء المجتمعات الحصول على ما يريدونه من السلع و الخدمات.
- يشجع العاملين بالمؤسسات على التعاون و المشاركة في العمل.

5- أهمية الكفاءة الإنتاجية :

تلعب الكفاءة الإنتاجية دور هام في حياة الإنسان، و مجتمعه من الناحية الاقتصادية فهذه العملية تزيد من حماس الفرد من أجل السعي نحو زيادة إنتاجه حتى يحصل على دخل مادي مرتفع و بالتالي تتحسن ظروف

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

معيشته ،و ترتفع حالته الاقتصادية ،و يعود ذلك على المؤسسات ،و المنظمات بالنجاح فهو يعزز قدرة المؤسسة التنافسية ،و يزيد من قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة ،و يعود ذلك على أبناء المجتمع بالنفع لأنه يؤمن لهم الحصول على خدمات و سلع ذات جودة عالية و كلما توافرت السلع انخفضت الأسعار.

بناءً على ما سبق، تعمل عناصر الإنتاج في الاقتصاد معًا من أجل تقديم خدماتها بكفاءةٍ عالية، حيث تُستخدَم العناصر الثلاثة الأولى وهي الأرض ورأس المال والعمالة في التصنيع، بينما تُعد ريادة الأعمال بمثابة المُنظِّم الرئيس الذي يجمع بين العناصر الثلاثة السابقة.

مراجع الفصل :

- خبابة عبد الله و بلاطة مبارك : **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010 .
- سكينة بن حمود : **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009 .
- ضياء مجيد الموسوي : **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر.
- عبد الرحمان يسرى : **مقدمة في الاقتصاد** ، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- عبد الغفور إبراهيم احمد : **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013 .
- عبد الله ساقور : **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- علي احمد صالح : **المدخل للعلوم الاقتصادية**، منشورات كليك،الجزائر،2016 .
- علي خالفي : **المدخل إلى علم الاقتصاد** ، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع،الجزائر،2009.
- فرحات غول : **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع،الجزائر،2017 .
- قادة بحيري : **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر،2018.
- كوديد سفيان : **مدخل لعلم الاقتصاد** – مطبوعة بيداغوجية ، المركز الجامعي عين تموشنت، 2017.
- محمد طاقة و آخرون : **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

مقياس :

مدخل لعلم الاقتصاد

عن الفريق البيداغوجي للمقياس

السنة الجامعية : 2022 - 2023

مقيـــــــــــــــــــــاس: مدخل لعلم الاقتصاد

الفصل الرابع: الأعوان الاقتصاديون، التدفقات الاقتصادية والدورة الاقتصادية

1- تعريف الأعوان الاقتصاديون:

هم الأشخاص الطبيعيون (إنسان) أو معنويون (مؤسسات) لهم تأثير على الحياة الاقتصادية حيث يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

عبارة عن مجموعة من الأشخاص، التجمعات و الهيئات التي تتمتع بحرية القرار مثلا/ الأسر – المؤسسات الاقتصادية – الإدارات العمومية (إدارات الدولة) المؤسسات المالية – الخارج.

2- **تصنيف الأعوان الاقتصاديون:**

أ- العائلات: هي وحدة اقتصادية تتشكل من فرد أو مجموعة من الأفراد يجتمعون في سقف واحد تربطهم أواصر القرابة أو سكان المجموعات (الجنود في الثكنات المرضى في المستشفيات) ونشاطها الرئيسي هو الاستهلاك. تتكون من عدة أشخاص تقوم بنشاط اقتصادي و تتحصل على مدا خيل تستعملها في عملية الاستهلاك و كذلك بالادخار و الاكتناز.

الادخار: يعرف الادخار على أنه فائض الدخل على الاستهلاك و هو امتناع الأفراد على استهلاك جزء من مدا خيلهم و إيداعها لدى المؤسسات البنكية و صناديق التوفير و الاحتياط و الاستفادة من الفوائد و المشاركة في تحريك العجلة الاقتصادية.

الأهمية الاقتصادية للادخار: يلعب الادخار دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية و هذا من خلال توفير الأموال المدخرة و توجيهها نحو الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج و خلق نمو اقتصادي و التخفيف من حدة البطالة و ذلك من أجل خلق مشروعات متعددة

- **الاكتناز:** يقصد به احتفاظ الأشخاص بأموالهم في شكل سيولة نقدية دون مشاركتها في الدورات الاقتصادية، الاكتناز تجميد الأموال و خسارة الاقتصاد الوطني

ب - المؤسسات الاقتصادية: هي وحدات اقتصادية تقوم بإنتاج سلع وخدمات ونشاطها الرئيسي هو الإنتاج أو أداء خدمات. لكي يتم الإنتاج تقوم المؤسسات بعمليات الاستثمار.

ج- الدولة: الدولة عون اقتصادي يسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف: جمع الموارد و توزيعها، إعادة توزيع الموارد، تسعى إلى تحقيق الاستقرار بتحقيق التوازن الاقتصادي. حسب الجانب النظري هناك ثلاث (3) تعار يف للدولة:

- **النظرة التقليدية أو اللبرالية للدولة:La vision classique ou libérale**

وظيفة الدولة حسب هذا التعريف هي إنتاج السلع ذات الاستهلاك الفردي أو الجماعي.

دور الدولة هنا تسمى بالدولة الحرس **l'Etat Gendarme** تساهم الدولة في تسهيل التنقل الحر للسلع و الأشخاص.**العبارات التالية:"** الدولة الحرس أو دعه يعمل دعه يمر"

« laisser faire laisser passer » يفترضان أن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الفردية.

- **المدرسة الماركسية (النظرة):La vision marxiste**

تكونت الدولة في المرحلة الأساسية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عندما تتكون مصالح متناقضة بين أفراد المجتمع و التناقض يظهر عندما تملك فئة مصالح لا تملكها فئة أخرى، حسب هذه النظرة الدولة هي جهاز الطبقة رأسمالية من أجل استغلال الطبقة العاملة.

- **النظرة التدخلية أو التطوعية للدولة La vision Interventionniste, volontariste Keynésienne**

هذه هي النظرة الكينزية نسبة إلى John Maynard Keynes، اليد الخفية « la main invisible » لسميث لا تكفي و لا تنفع بل تؤدي إلى ظهور أزمات اقتصادية، حسب كينز على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي للتنسيق و كذلك التوفيق بين المصالح الشخصية المتناقضة.

د- المؤسسات المالية: هي وحدات تقوم بجمع المدخرات من الأشخاص وتوزيعها في شكل قروض لأشخاص آخرين يعانون من نقص الأموال وهي تتمثل في البنوك. نشاطها الرئيسي خلق و جمع الوسائل النقدية و وضعها في متناول الراغبين فيها من الأعوان الاقتصادية كالأسر و المؤسسات.

ه- العالم الخارجي : يمثل الميزان التجاري على مستوى اقتصاد معين. وهو يعبر عن رصيد الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

- **الصادرات :** تعبر عن مجموع قيمة السلع و الخدمات الوطنية التي تخرج من اقتصاد بلد معين إلى العالم الخارجي.
- **الواردات :** و تشمل مجموع قيمة السلع و الخدمات الأجنبية التي تدخل من العالم الخارجي إلى اقتصاد بلد معين.

3- **التدفقات الاقتصادية:**
وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والأموال بين مختلف الأعوان الاقتصاديين وهي نوعان: **تدفق مادي وتدفق مالي. مثال توضيحي** أداء العمل (تدفق مادي)، دفع أجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات تدفق مالي.

4- **الدورة الاقتصادية :** تعبر الدورة الاقتصادية عن تمثيل بياني يوضح مختلف التدفقات الاقتصادية نقدية كانت أو عينية (حقيقية) التي تجمع بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصاد معين و يمكن تلخيصها من خلال الشكل أدناه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

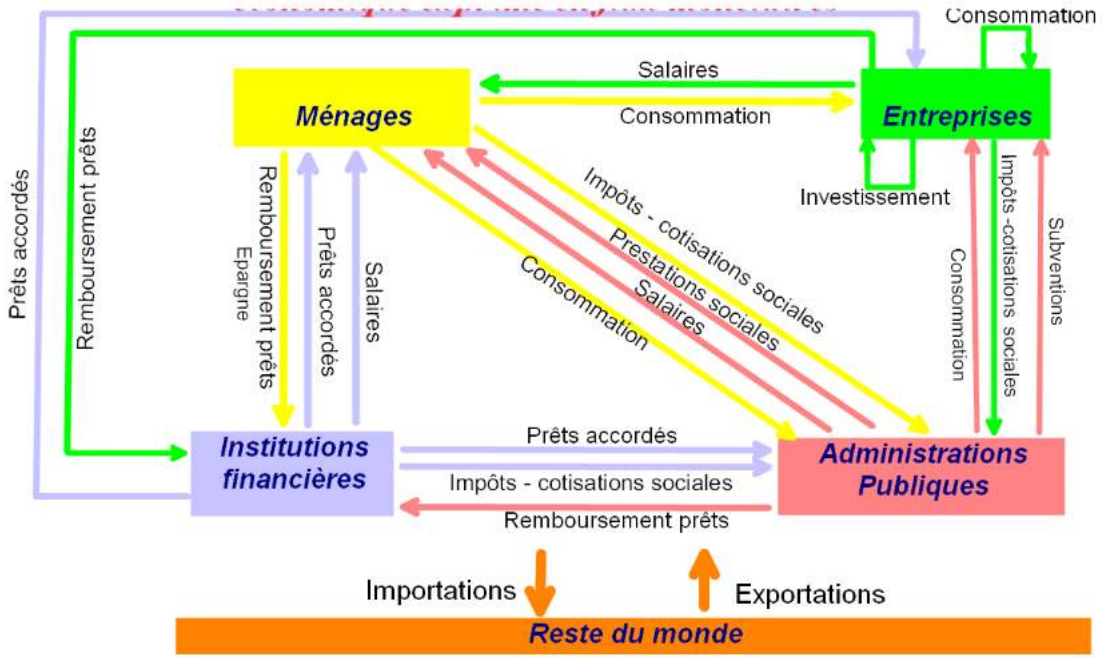

مراجع الفصل :

- خبابة عبد الله و بلاطة مبارك : **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010 .
- سكينة بن حمود : **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009 .
- ضياء مجيد الموسوي : **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر.
- عبد الرحمان يسرى : **مقدمة في الاقتصاد** ، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- عبد الغفور إبراهيم احمد : **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013 .
- عبد الله ساقور : **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- علي احمد صالح : **المدخل للعلوم الاقتصادية**، منشورات كليك،الجزائر،2016 .
- علي خالفي : **المدخل إلى علم الاقتصاد** ، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع،الجزائر،2009.
- فرحات غول : **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع،الجزائر،2017 .
- قادة بحيري : **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر،2018.
- كوديد سفيان : **مدخل لعلم الاقتصاد** – مطبوعة بيداغوجية ، المركز الجامعي عين تموشنت، 2017.
- محمد طاقة و آخرون : **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر